في ندوة نظمتها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية .. الراشد:

جهود متميزة لهيئة المجاسبة بدول التعاون خلال الفترة الماضية

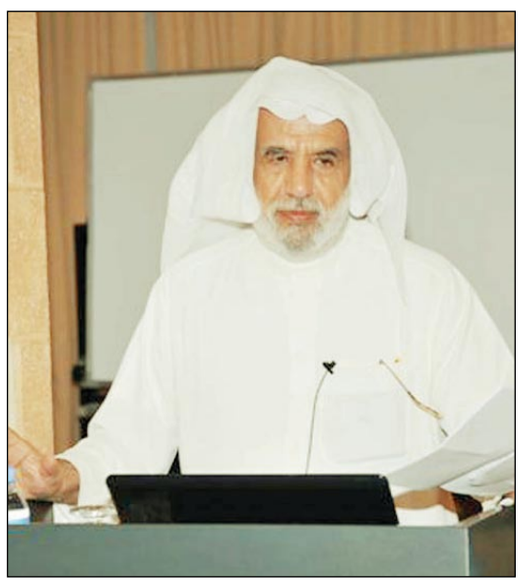

عبد العزيز الراشد

ندوة المحاسبة

د. الخاطر: الشكر والتقدير لوزارة الأعمال والتجارة على دعمهم المتميز للجمعية

د. الزرعوني: ضرورة إيجاد هيئة رسمية ذات سلطة

أيمن صقر

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وتحت رعاية بنك قطر الدولى الإسلامي ندوة بعنوان "مستقبل جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة فى دول مجلس التعاون" فى غرفة تجارة وصناعة قطر وذلك يوم الأربعاء الماضى.

وافتتح الندوة الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مرحبا بالسادة المشاركين والحضور، وتقدم بالشكر لبنك قطر الدولى الإسلامي لرعايته للندوة، وكذلك طلاب وطالبات جامعة قطر الذين شاركوا بالحضور.

وأوضح أن الندوة تهدف إلى التعرف على الوضع الحالى للجمعيات فى دول مجلس التعاون والمشاكل والتحديات التى تواجهها وتقديم الاقتراحات والتوصيات التى تساعد هذه الجمعيات فى أداء واجباتها نحوتطوير المهنة والارتقاء بها. وحث الدكتور خالد الخاطر المشاركين على المناقشة والحوار البناء لتحقيق الهدف من اللقاء.

وكان المتحدث الاول الدكتور عبد الكريم الزرعونى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين ومدققى الحسابات الاماراتية، والذى بدأ حديثه تحت عنوان: "الجمعيات المهنية الخليجية للمحاسبة والمراجعة... الواقع — الطموح" وركز الدكتور الزرعونى على ثلاثة محاور، هى: المهنة والتحديات الخارجية، والواقع والتحديات الداخلية، ثم قدم مجموعة من المقترحات والتوصيات. وأشار إلى غياب الوعي بالمهنة ودورها الحيوي، وغياب الدور القانوني والرسمي للجمعيات المهنية، والقصور في القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة مثل محدودية القواعد المنظمة، والشروط المجحفة مثل شرط "التفرغ"، والاستثناءات، وسهولة الترخيص حيث لا يوجد امتحان لذلك، والخبرة غير المقننة، وعدم اشتراط التعليم المستمر CPE، وضعف المسؤولية المهنية، وعدم إلزامية الحسابات الختامية المدققة للمؤسسات والشركات، وضعف الدعم الرسمي والمادي، وضعف الوعي الاجتماعي التطوعي، وغياب وإحجام الكوادر الفاعلة، وضعف التواصل والتسويق للمهنة، وسيطرة مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية، والنقص في عدد المحاسبين، وضعف التعليم المحاسبي ومخرجاته.

ثم أشار الدكتور الزرعونى إلى أن واقع الهيئة الخليجية أقل من طموحها بسبب عديد من المعوقات أهمها: عدم القدرة على كسب الدعم المعنوي والمادي، وعدم وجود آليات عمل مشتركة مع الجمعيات المهنية الأخرى، وعدم التركيز على الجوانب ذات القبول.

ثم تقدم الدكتور الزرعونى بمجموعة من التوصيات صنفها بين خاصة وعامة وأخرى تخص الهيئة. وتمثلت التوصيات الخاصة فى ضرورة التواصل مع أصحاب القرار، وإيجاد هيئة رسمية ذات سلطة، واستقطاب العناصر المهنية المميزة، وعقد اتفاقيات تعاون خاصة فى مجال التدريب. وضرورة وجود جهاز تنفيذي كفء وفاعل، وبرامج توعوية عن المهنة على جميع المستويات. أما التوصيات العامة فتشمل: تبني التدقيق الموازي، وزيادة المساءلة القانونية، وإلزامية التوطين، وتطوير نظام التعليم. واختتم الدكتور الزرعونى حديثه بضرورة التسويق للهيئة، وتفعيل العلاقة بين الهيئة والجمعيات المهنية الأخرى، والتركيز على الجوانب سهلة القبول وحتمية وجود جهاز تنفيذي فاعل.

وتحدث الأستاذ محمد الهاجرى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث أوضح أنه باستثناء هيئة المحاسبين القانونيين السعودية، أن بقية الجمعيات تخضع لقانون جمعيات النفع العام وهي من ضمن مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على أساس العمل التطوعي وتعمل تحت مظلة ورقابة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل أوالتنمية الاجتماعية ودورها يقتصر على الأنشطة الاجتماعية للأعضاء والتوعية بالأمور المهنية للمجتمع وخدمة أعضائها على وجه الخصوص، وان كان لها بعض البصمات والإسهامات المهنية كالندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمشاركة على استحياء فى بعض الأحيان بإبداء الرأي المهني والفني للأجهزة الحكومية المختصة ببعض القوانين والأنظمة ذات الصلة بمهنة مراقبة الحسابات. وأشار الأستاذ الهاجرى إلى أن قوانين المهنة بدول الخليج لم تنص على أي دور مهني لغالبية الجمعيات الخليجية، وأنه لا يوجد فهم صحيح للعمل التطوعي لا بمجالس الإدارات ولا باللجان العاملة بالجمعيات، إذ لابد من توافر الرغبة والعطاء وتوافر الوقت وهونسبيا مفقود، فالعمل يقوم على فردين أوثلاثة فقط.

وأوضح الهاجرى أن الأجهزة الحكومية بالطرف الآخر من المعادلة والمسئولة عن مهنة مراقبة الحسابات نفسها تعاني نقصا حادا بالكفاءات والخبرات المطلوبة للقيام بالدور المطلوب منها من متابعة جودة الأداء والتدريب المستمر والرقابة على المكاتب ومراجعة أعمالهم وميزانيات الشركات قبل اعتمادها. ويرى الهاجرى أن شرط التفرغ كلمة حق أريد بها باطل، وتوسع بها المشرع كثيرا لدرجة عزوف المواطنين عن الانخراط بالمهنة. وأوضح أن وزارة التجارة والصناعة بدول المجلس هي المهيمنة على المهنة، وأن إيرادات الجمعيات ضئيلة جدا ولا تمكنها من أداء الدور المطلوب منها على الوجه المأمول. ومع غياب التفرغ فهذه الموارد لا تحقق تعيين كفاءات وخبرات مناسبة لإدارة العمل وتحقيق الطموحات والأغراض التى أنشئت من أجلها الجمعيات. كما بين الهاجرى أن هناك غيابا تاما عن رقابة مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق في أغلب الدول.

الهاجري: إيرادات الجمعيات ضئيلة جداً ولا تمكنها من أداء الدور المطلوب منها

وتطرق الأستاذ الهاجرى إلى معوقات العمل المهنى المتخصص موضحا أن عدم التفرغ لإدارة الجمعيات والافتقار إلى الموارد المالية هما أهم عوائق تواجه الجمعيات المهنية بدول الخليج. وطالب الهاجرى بتغيير الكيانات القانونية للجمعيات للتحول إلى جمعيات مهنية مستقلة تعتمد على أعضائها المهنيين، كأن تفرض رسوم مناسبة على مدققي الحسابات ومكاتب التدقيق تبعا لحجم وعدد العاملين بالمكتب. واستدل بالنموذج السعودي واعتبره خيارا ممتازا يتوافق مع كل الأنظمة الخليجية فهوليس استقلالا كاملا للهيئة وإنما يجمع بين الاثنين ووجود التمثيل الحكومي مفيد من عدة نواحي منها التمويل اللازم للقيام بأنشطة الهيئة وكذلك قوة الإلزام على إتباع قراراتها، في حين أن وجود المهنيين ضمن مجلس الإدارة سيعطي الفرصة لهم بالنواحي الفنية والمهنية للهيمنة المهنية والفنية على القرارات.

وطلب الهاجرى من الجمعيات المهنية وعلى الأخص الإقليمية والعربية أن تكون لها مشاركة فعالة بالمنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير وأن تكون لها بصمة بمرحلة إصدار ومراجعة المعايير الجديدة قبل إقرارها للتطبيق.

أما بالنسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أشار الهاجرى إلى غياب التمثيل الصحيح للجمعيات المهنية بالجمعية العامة وبمجلس الإدارة. وأن انعقاد الجمعية العمومية كل سنتين تضعف القرارات. وأوضح أنه على الرغم من جواز أن يكون للهيئة أفرع في دول الخليج إلا أنه لم يتحقق ذلك إلى الآن، مما قد يعكس تخوفا من هيمنة الهيئة على الجمعيات الوطنية. وأشار إلى فقدان التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمحاسبين الممارسين. وأوضح أن عديد من المواد لم يتم تفعيلها كما ينبغى، مثل المادة (6) والتى تنص على أنه لا تسري قرارات الهيئة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد المهنية إلا بعد إقرارها من قبل الجهات المختصة في الدول الأعضاء. وهذه من المواد التى لم يتم تفعيلها كما ينبغى. واختتم الهاجرى حديثه بأن دعوة الأشقاء اليوم في قطر تمثل أكبر دليل على فقدان التواصل بين الجمعيات والهيئة الخليجية ومبادرة يشكرون عليها لسد هذا الفراغ، الذي عقدنا آمالا كبيرة على الهيئة أن تملأه.

المتحدث الثالث الأستاذ الدكتور أسامة الحيزان أستاذ المحاسبة فى جامعة الملك سعود والذى استهل حديثه بعنوان: "هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون: نظرة... من تجربة شخصية" حيث بدأ بنبذة تاريخية عن تطوير المهنة فأوضح أنه فى عام 1982م وافق المجلس الأعلى على فتح باب التسجيل والترخيص، وفى عام 1984م قدمت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية للجنة التعاون التجاري نتائج عملها على تطوير المهنة الذي شمل مقومات المهنة وقامت لجنة من دول المجلس بدراستها، وفي عام 1987 أقرت لجنة التعاون التجاري النظام الاسترشادي لتسجيل وترخيص المحاسبين القانونيين وتم تشكيل لجنة من دول المجلس لدراسة مقومات المهنة. في عام 1990م تم الاتفاق على تأسيس هيئة مهنية وإعداد مشروع النظام الأساسي لها.

وفي عام 1998 وافقت لجنة التعاون التجاري على مشروع النظام الأساسي للهيئة، واعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون. وفي عام 2001م دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون لعقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية، وبدأت الهيئة عملها. وفي عام 2003م قام مجلس إدارة الهيئة باعتماد والبدء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة.

د. الحيزان: ضرورة تمثيل الدول في الهيئات المحاسبية الدولية

واستعرض الدكتور الحيزان منتجات الخطة الاستراتيجية للهيئة فى تسلسل على النحوالتالى: وضع الإطار الفكري للمحاسبة المالية، ثم معايير المحاسبة ومعايير المراجعة، ثم قواعد سلوك وآداب المهنة، ثم التأهيل المهني شهادة الزمالة، ثم التدريب والتعليم المستمر، ثم معايير وبرامج مراقبة الأداء المهني، ثم النظام الاسترشادي الموحد لمزاولة المهنة، ثم إنشاء مركز الدراسات والمعلومات، ثم إصدار نشرة الهيئة الإخبارية، ثم وسائل التطوير المستمر/ التنظيم الداخلي للهيئة.

غير أن الدكتور الحيزان انتقد هذا التسلسل لأولويات الخطة، ورأى أنه من المفروض أن تبدأ الأولويات بعقد اللقاءات والندوات وورش العمل، وإصدار النشرة الإخبارية ومركز الدراسات والمعلومات ووسائل التطوير المستمر/ التنظيم الداخلي للهيئة.

ثم تساءل الدكتور الحيزان، هل قامت كل الدول الأعضاء بدفع حصتها المعتمدة لتمويل الهيئة؟ وهل قامت الهيئة بدورها الإعلامي وتسويق منتجاتها كما يجب؟ مشيرا بهذه التساؤلات إلى أهم المعوقات التى تواجه تفعيل دور الهيئة.

وتقدم الدكتور الحيزان بمجموعة من التوصيات الداعية إلى التنسيق والعمل بقرب مع الجمعيات (الهيئات) الوطنية. فأوصى بعقد الدورات التدريبية التي تعتمدها الهيئة، وتقديم الاستشارات المهنية للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتمثيل الدول في الهيئات المحاسبية الدولية، والمشاركة في تنفيذ اختبارات الزمالة، وزيادة الوعي بأهمية المهنة في الدولة، وعقد الندوات والمحاضرات وورش العمل، واختيار القيادات العاملة بالهيئة، ودعم حصول الهيئة على الدعم المالي المعتمد لها من الدول.

وتحدث الدكتور محمد ال عباس في ورقته عن العلاقة بين الهيئة والجمعيات "الهيئات" الوطنية وأشار الى بداية تأسيس الهيئة الخليجية وقام بتقييم الوضع الحالي للجمعيات المهنية في دول المجلس وأثرها في تطوير المهنة في الخليج وكذلك عرض ومناقشة افضل السبل لتنظيم علاقة الهيئة بالجمعيات.

واشار الى ان الهيئة تبنت في عام 2003م مشروعا لدراسة تنظيم العلاقة بينها وبين الجمعيات والهيئات المهنية في دول مجلس التعاون وتم تكليف الدكتور محمد السهلي للقيام بتلك الدراسة وطور الدكتور السهلي استبيانا لتحقيق أهداف الدراسة وعرضت نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة في عام 2004 وشكل مجلس الهيئة لجنة لوضع آلية لتنظيم العلاقة بين الهيئة والجمعيات "الهيئات" الوطنية وان تكون على النحوالتالي

- تعيين ضابط اتصال: يكون من أعضاء الجمعية أو الهيئة الوطنية وحلقة وصل بين الجمعية "الهيئة" في جميع أوجه التعاون المشترك ويتصل بالمدير التنفيذي للهيئة
- تطوير ومراجعة المعايير: تشرف عليها الهيئة وتزود الجمعيات بها وتقوم الجمعيات بإبداء الرأي والملاحظات وكذلك التنسيق في عقد الندوات المحاضرات وتنسق الهيئة مع الجمعيات الوطنية التي تقوم بمخاطبة الجهات الرسمية في دولهم لاعتماد المعايير.
- اختبارات الزمالة: مركزية بإشراف الهيئة ووفقا لقواعدها وتشارك الجمعية في تنفيذ الاختبارات داخل الدولة وترشح الجمعية من تراه للمشاركة في تطوير قاعدة الاختبارات أوفرق التصحيح
- التعليم المستمر والدورات التدريبية: تقترح الجمعية الدورات وتدرس الهيئة المقترحات عن طريق لجنة التدريب والتعليم المستمر وتقوم الهيئة بإعداد المواد العلمية والحقائب التدريبية وترشح الجمعية من تراه للقيام بالتدريب
- برنامج مراقبة الأداء: تطور الهيئة وتعتمد برنامج مراقبة الأداء المهني وتقوم الجمعية بالعمل على اعتماد البرنامج من الجهات المسئولة في الدولة وتقوم الجمعية بتوفير المعلومات عن المكاتب وترشح الجمعية الفاحصين وتقوم الهيئة بتدريب واختبار الفاحصين.
- مركز المعلومات والدراسات والتواصل والنشر: يتم تبادل المعلومات بين الجمعية والهيئة عن المؤتمرات والندوات المحاضرات والتنسيق المشترك في الحضور والتنسيق في الترتيب المحاضرات والندوات والتنسيق في التواصل مع الهيئات العالمية والتمثيل المشترك وتبادل المعلومات حول المستشارين والتنسيق في إجراء البحوث والدراسات وتبادل الأخبار والمقالات ربط المواقع الالكترونية.
- عقد مذكرة تفاهم: تنسيق الجهود وتكاملها والاتفاق على تقاسم الأعباء المالية والإدارية واعتماد مذكرات التفاهم من الجهات المختصة.

وشارك سعادة الاستاذ عبدالعزيز الراشد رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واشار الى ان هناك جهودا متميزة قامت بها الهيئة خلال الفترة الماضية وحث الجميع على الاطلاع على موقع الهيئة وهناك مشاكل مالية واجهت الهيئة ولم تحصل على الدعم المالي المعتمد لها من الدول إلا من المملكة العربية السعودية ودولة قطر وأكد أهمية الدراسة التي قامت بها الهيئة حول تنظيم العلاقة بينها وبين الجمعيات والهيئات المهنية في دول مجلس التعاون وأوضح بان ما قامت به الهيئة في البداية من عمل الخطة الاستراتيجية للهيئة والبدء بوضع الإطار الفكري للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة كان ضروريا ومهما للقيام بالأنشطة الأخرى.